جلسة حوار اجتماعي حول قانون الضمان الاجتماعي

منظمة العمل الدولية، عمان - الأردن

13 أكتوبر 2021

تماشياً مع الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، واستجابةً لطلبات غرفة صناعة الأردن والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خلال شهر أيلول / سبتمبر 2021، دعمت منظمة العمل الدولية لجلسة حوار اجتماعي حول التعديلات التي تم الإعلان عنها مؤخرًا لقانون الضمان الاجتماعي والتي عُقدت في 13 أكتوبر 2021. أتاحت الجلسة فرصة لجمع التعليقات والملاحظات حول أولويات إصلاح الضمان الاجتماعي في الأردن من العمال وأصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني، حيث شاركت المنظمات التالية في الجلسة: غرفة صناعة الأردن، الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، تمكين، منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (ARDD)، بيت العمال ومركز الفينيق. ان منظمة العمل الدولية ملتزمة بإجراء حوارات أكثر مع شركائها في الأردن لتعزيز الحوار الثلاثي خلال عملية اصلاح القانون والتعديل عليه وبما يتماشى مع أسس الضمان الاجتماعي الدولية.

موجز حول الإستنتاجات الواردة في الحوار

- **عملية التعديل والإصلاحات:** دعا المشاركون إلى وضع قائمة مفصلة بالتعديلات في أسرع وقت ممكن، وإطلاق مشاورات منظمة وفقًا للعملية والاجراءات المنوطة بها، بدءًا من مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي. اتفق المشاركون على أن عملية التطوير والتشاور بشأن الإصلاحات المقترحة لم تكن حتى الآن شفافة وشاملة ومنظمة بشكل مناسب، حيث أن مصدر المعلومات المقدمة للجمهور كان من البيانات الصحفية ومصادر إخبارية أخرى، مما أتاح مجالًا واسعًا للتكهنات. توافقت تصريحات جميع المشاركين في تعزيز عملية أكثر شفافية وانفتاحًا، في الوقت الذي تواجد به العمال وأصحاب العمل وممثلي المجتمع المدني في عملية حوارية منظمة، وأحتفظ مجلس إدارة الضمان الإجتماعي بمسودة التعديلات بشكل أحادي الجانب.

- **اتخاذ القرار المبني على الأدلة:** كرر المشاركون أن التغييرات التشريعية يجب أن تستند إلى التقييمات الاكتوارية، مع ملاحظة أن الأساس المنطقي والمبرر لكل تعديل من التعديلات المقترحة يحتاج إلى بيان وتقرير يستند على الأرقام والدراسات. وتمت الإشارة إلى العمل على الانتهاء من التقييم الاكتواري العاشر، حيث ينبغي أن يوجه التقييم التغييرات التشريعية، من خلال تقديم تقرير مُحدث عن الوضع المالي لمؤسسة الضمان الاجتماعي بعد التدابير المكثفة المتخذة استجابة لفيروس كوفيد-19. وقد أكد المشاركون مجددًا على أهمية الإصلاحات القائمة على الأدلة - بما في ذلك في ضوء اتفاقية منظمة العمل الدولية للضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) رقم 102 - ورغبتهم في إعلان مؤسسة الضمان الإجتماعي عن نتائج التقييمات الاكتوارية.

- **استقرار نظام الضمان الاجتماعي:** أثيرت مخاوف بشأن إمكانية التنبؤ بنظام الضمان الإجتماعي وتعقيداته. وعلى وجه الخصوص كان الافتقار إلى الاستقرار التشريعي، مصدرًا رئيسيًا للقلق. في العقد الماضي، تم إدخال ثلاث جولات من التعديلات (2014 و2019 و2021) على قانون الضمان الاجتماعي، كما تم إطلاق برامج قصيرة الأجل بموجب أوامر الدفاع، والتي غيرت مؤقتًا من نسب الاشتراكات وحزم المنافع. ونتيجة لذلك، بات لدى العمال وأصحاب العمل قدرة محدودة على التكيف مع التغيير المستمر والمشاركة بشكل فاعل مع مؤسسة الضمان الإجتماعي. هناك أهمية بالغة لضرورة معالجة أوجه القصور في إدارة اشتراكات ومنافع الضمان الاجتماعي بموجب القانون الحالي، والتي يمكن إعطاؤها أولوية للمزيد من الاصلاحات. وعلاوة على ذلك، تمت الإشارة على أهمية تركيز مؤسسة الضمان الإجتماعي على قضايا الإصلاح الهيكلي التي تعالج التحديات الأساسية متوسطة / طويلة الأجل لنظام الضمان الاجتماعي، في الوقت الذي ينبغي به تجنب الإفراط في التركيز على التدابير سريعة الاستجابة والطارئة وقصيرة المدى.

- **تحويل التركيز على الولاية الأساسية لمؤسسة الضمان الإجتماعي:** أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن استخدام أموال الضمان الاجتماعي لتمويل برامج الدعم خارج نطاق الولاية الأساسية لمؤسسة الضمان الاجتماعي. وشمل ذلك إجراءات سحب تعويض التعطل عن العمل لغايات تغطية النفقات الصحية والتعليم وتمويل التكاليف التشغيلية للشركات (الحضانات). كما تساءل المشاركون عن تخصيص هذه الموارد والتي يمكن استخدامها لتوسيع نطاق التغطية لتشمل الفئات الأكثر ضعفاً من العمال بما في ذلك العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

- **تآكل حقوق العمال في الضمان الاجتماعي لتحفيز الاقتصاد:** رأى المشاركون في بعض التعديلات المقترحة جزءًا من تحرك أوسع لخفض تكاليف العمالة على حساب حقوق الضمان الاجتماعي، وبالتالي فلم يكن من المناسب تعزيز العمالة على حساب استحقاقات العمال، بل لابد من اتباع نهج بديلة لتحفيز الاقتصاد لا تأتي على حساب مزايا العمال. وأشار المشاركون أنه لا ينبغي

التغاضي عن مسؤولية الحكومة كضامن مطلق لنظام الضمان الاجتماعي، وينبغي اعتبار التمويل الضريبي مصدرًا إضافيًا للتمويل. وقد لاحظوا أن بعض التدابير تشير إلى إضفاء الطابع الفردي على المخاطر، والابتعاد عن مفهومي التضامن والتمويل الجماعي.

- **آثار الإصلاحات على سوق العمل:** أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن التعديلات على التقاعد المبكر، وتخفيض اشتراكات العمال الشباب، والتي من شأنها أن تعرض العمال الأكبر سنًا لخطر الفصل دون وجود آليات توفر الحماية، وينبغي على صانعي السياسات توقع نتائج مثل هذه التغييرات التي لها تأثير على حقوق العمال واستحقاقاتهم. أشار المشاركون إلى الحاجة إلى مواءمة التعديلات على قانون الضمان الاجتماعي مع تدابير الحماية المنصوص عليها في قانون العمل والتشريعات الأخرى القائمة على الحقوق. وبالإضافة إلى ذلك، عبر المشاركون عن قلقهم من أن الحلول الجزئية التي تستهدف فقط شرائح معينة من القوى العاملة (تخفيض اشتراكات الشباب) قد تؤدي إلى تشوهات في سوق العمل مع عدم وجود مكاسب وظيفية هيكلية على المدى الطويل للعمال.

- **معيقات الاشتراك في الضمان الاجتماعي في حالة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص:** أشار جميع المشاركون إلى أن شرائح كبيرة من السكان العاملين تواجه تحديات كبيرة في الوصول إلى الضمان الاجتماعي، لا سيما بسبب حواجز القدرة على تحمل التكاليف المالية ومحدودية التقدم المحرز في دمج العمال غير الرسميين حتى الآن، وعليه فلابد من اتخاذ تدابير خاصة لتخفيف عبء الضمان الاجتماعي عن المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة - فضلاً عن العاملين لحسابهم الخاص - حتى يتسنى وصولهم إلى الضمان الاجتماعي. كما ينبغي وضع آلية لدعم الاشتراكات من خلال الإيرادات الضريبية لأولئك الذين لا يستطيعون تحمل التكاليف. وقد ساد الشعور بأن التدابير المعلنة لا تعالج بشكل كاف مثل هذه القضايا الهيكلية.

- **التأمين الصحي والضمان الاجتماعي الشامل:** اتفق المشاركون على أهمية إدخال تغطية التأمين الصحي الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص. حيث أن هناك حاجة ماسة لشمول العاملين بالتأمين الصحي؛ والذي قد يترافق مع انخفاض معدلات الاشتراكات، إلا أنه وحتى الآن لم تتم الإشارة إلى ذلك في التعديلات المعلنة. ينبغي دراسة الأمر لتحديد نموذج يمكن أن يكون مستدامًا ماليًا على المدى الطويل، مع الحاجة إلى مزيد من الأدلة والأرقام لدعم المناقشة.

- **معايير العمل الدولية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 للضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا):** إن الأردن ملتزم دولياً بمعايير الضمان الاجتماعي بعد أن صادق على اتفاقية منظمة العمل الدولية للضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) رقم 102، وعليه أن يفي بهذه الالتزامات.

الخلفية

شهد قطاع الحماية الاجتماعية في الأردن خطوات إيجابية إلى الأمام من منظور توسيع التغطية والتمويل والتنسيق والحوكمة. وشمل ذلك التوسع في المساعدة الاجتماعية من خلال صندوق المعونة الوطنية، واعتماد طرق التسجيل والدفع الآلي. وفي الوقت نفسه، سعت مؤسسة الضمان الاجتماعي لتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي من خلال نظام شمول العاملين لحسابهم الخاص وتشريعات العاملين في الزراعة، إلى جانب التحول إلى الخدمات الإلكترونية والتوسع في فتح المكاتب الفرعية. أيضًا، كانت هناك مبادرات أخرى لتحفيز الحوار المؤسسي بشأن الحماية الاجتماعية، والتي عُقدت في سياق الاستجابة الوطنية لفيروس كوفيد -19. كانت تلك الخطوات أساسية للتوصل لإجماع واسع على أن الاستثمار في الحماية الاجتماعية يمثل استثمارًا حاسمًا لتحقيق اقتصادات قوية وشاملة.

قدمت مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن سلسلة من التعديلات لقانون الضمان الاجتماعي في عامي 2014 و2019، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الحاجة المتزايدة للحماية الاجتماعية الشاملة، والقيود المالية والإدارية والقيود العملية الأخرى. حددت التغييرات التشريعية إصلاحات معيارية مهمة لها تأثير على استدامة نظام الضمان الاجتماعي في الأردن. وتراوحت التعديلات التي أدخلت في عام 2019 بين زيادة سن التقاعد المبكر للعمال المسجلين حديثًا، وتقليل اشتراكات المؤسسات المسجلة حديثًا ذات الخصائص المحددة. وقد سلط التقييم الاكتواري التاسع الضوء على التوصيات الخاصة بمثل هذه الإصلاحات المعيارية والتي تم تعزيزها من خلال عملية الحوار الاجتماعي. واعتبارًا من الربع الرابع من عام 2021، كانت مؤسسة الضمان الإجتماعي ومنظمة العمل الدولية في طور التحقق من التقييم الاكتواري العاشر، بالتوازي مع التغييرات التشريعية التي أدخلتها مؤسسة الضمان الإجتماعي.

وفي حين أن المعلومات المتاحة حول نطاق مقترحات الإصلاح التشريعي ليست متاحة للجمهور ، فإنها تشير إلى مجموعة من التعديلات التي تتميز بتأثير وفعالية كبيرين. وهي تستند على أربعة مرتكزات: الاستدامة، والتحفيز ، والاستجابة، والحماية الاجتماعية. تهدف "حزمة الاستدامة" إلى معالجة ظاهرة التقاعد المبكر بالإضافة إلى التغيرات السكانية المرتبطة بارتفاع متوسط العمر المتوقع وزيادة القدرة على العمل في سن أكبر ؛ بينما تهدف "حزمة التحفيز" إلى خفض تكلفة اشتراكات الضمان الاجتماعي للعمال الشباب والداخلين إلى سوق العمل. وعلاوة على ذلك، تمثل "حزمة الاستجابة" نهجًا جديدًا للتعامل مع الصدمات المعاكسة لدورة الأعمال التجارية، أي الاستجابة لتباطؤ النمو الاقتصادي والانكماش (تدابير لمواجهة التقلبات الدورية) و "حزمة الحماية الاجتماعية" التي

تهدف إلى تعزيز نظام الحماية الاجتماعية للمتقاعدين، مع كون المتقاعدين في وقت مبكر مؤهلين للحصول على زيادة سنوية مرتبطة بشكل مباشر بمعدل التضخم على أساس تدريجي.

كان الهدف العام لهذا الحوار هو توفير منصة للعمال وأصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لعرض ومناقشة ملاحظاتهم على تعديلات الضمان الاجتماعي المقترحة في ضوء المعايير الدولية للضمان الاجتماعي، وتوحيد اعتباراتهم وتوصياتهم للحوارات الثلاثية اللاحقة.

اعتبارات مشتركة من وقائع الحوار

فيما يلي موجز الاعتبارات المشتركة من المشاركين حول الإجراءات التي أعلنت مؤسسة الضمان الإجتماعي حتى الآن:

الحزمة المقترحة من قبل مؤسسة الضمان الإجتماعي	اعتبارات المشاركين
حزمة الاستدامة	- القلق من أن تشديد خيارات التقاعد المبكر قد يكون له تأثير سلبي على العمال، لا سيما في حالة العمال الأكبر سناً والذين تم فصلهم وقد لا يجدون خيارات للعودة إلى سوق العمل / العمل بشكل غير رسمي. - الإجماع على أن أي إصلاح لنظام التقاعد المبكر يجب أن يكون مصحوبًا بما يلي: أ) تعديلات على قانون العمل لتعزيز حماية العمال وتجنب الفصل غير العادل وغير المبرر؛ ب) آلية بديلة لتأمين الدخل في حالة الإنهاء القسري في مراحل متقدمة من الحياة المهنية. - يجب مناقشة التعديلات بالاقتران مع قوانين وأنظمة وتعليمات ديوان الخدمة المدنية، بالنظر إلى العدد الكبير من حالات الاحالة الى التقاعد المبكر في القطاع العام. - يجب مراعاة الأجور المنخفضة وخط الفقر، حيث يكمن عدد كبير من العمال الأردنيين، عند النظر في تعديلات التقاعد المبكر.
حزمة التحفيز	- هناك قلق من أن انخفاض معدلات الاشتراكات قد يكون على حساب تخفيض مزايا الحماية الاجتماعية. لا ينبغي تحقيق الاستدامة وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي على حساب حماية العمال. - يبدو أن معدلات الاشتراك المتناقصة تذهب حصريًا كمزايا لصاحب العمل، مع عدم وجود آلية لتعويض تخفيض المزايا للعمال. - بدأ اقتراح تخفيض اشتراكات الشباب في ظل الحكومة السابقة وكان من المفترض أن يتم اختباره في قطاعين. لم يتم الكشف عن أي تأثير ذي مغزى، ولا يبدو أن هناك أساسًا واضحًا لتمديد الإجراءات حتى إجراء المزيد من التقييمات. - من غير الواضح أن الإجراء سيؤدي إلى مكاسب ثابتة في التوظيف بسبب مخاطر استبدال الوظائف وتشوهات سوق العمل. - ارتفاع معدل الاشتراكات يمنع بشكل خاص الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة الحجم من الانضمام إلى الضمان الاجتماعي، ويجب أن تستهدف الجهود المبذولة تقليل اشتراكات العاملين لحسابهم الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
حزمة الاستجابة	- ربط تفعيل الأحكام الخاصة بالدورات الاقتصادية ومعدلات النمو يؤثر على مزايا الحماية الاجتماعية، وينبغي أن تكون التفاصيل المقدمة من مؤسسة الضمان الإجتماعي حول ذلك أكثر وضوحاً. وكذلك حول مخاطر التنبؤ بمستحقات العمال. - يبدو أن نسب الاشتراك المتناقصة تذهب حصريًا كمزايا لصاحب العمل، مع عدم وجود آلية لتعويض تخفيض المزايا للعمال.
حزمة الحماية الاجتماعية	- إن توسيع نطاق التغطية ليشمل مواطني قطاع غزة وأبناء الأمهات الأردنيات يُعد خطوة إيجابية، ولكن القيام بذلك من خلال إتاحة الاشتراك الاختياري في الضمان الاجتماعي قد لا يكون له تأثير، ويُعُد الحافز لتشجيع الاشتراك من خلال الإنتساب الإختياري ضئيلاً.

الخطوات اللاحقة

في الختام، اتفق المشاركون على العديد من الإجراءات الملموسة التي يمكن أن تتخذها منظمة العمل الدولية لتوجيه عملية التعديل. وفي هذا الصدد، أعادت منظمة العمل الدولية التأكيد على أنها ستلبي طلبات هيئاتها المكونة، وفيمايلي الخطوات اللاحقة:

- توثيق وقائع الاجتماع كتقرير يصدر عن ورشة العمل يمكن مشاركته مع مؤسسة الضمان الاجتماعي.
- تسهيل المزيد من الاجتماعات الثلاثية بين العمال وأصحاب العمل والمجتمع المدني ومؤسسة الضمان الاجتماعي والحكومة الأردنية للتقدم في الحوار الاجتماعي حول التعديلات المقترحة.
- العمل مع مؤسسة الضمان الإجتماعي لاختبار التعديلات المقترحة على أساس التقييم الاكتواري العاشر واستخدام النتائج كأساس لمزيد من الحوار.
- إعداد مذكرة قانونية حول مواءمة مشروع التعديل مع الاتفاقية 102 ومعايير الضمان الاجتماعي الدولية.
- إشراك أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الضمان الإجتماعي في برامج بناء القدرات، وخصوصا فيما يتعلق بمعايير الضمان الاجتماعي الدولية والإتفاقية رقم 102.

الملحق

وقائع الاجتماع

بعد الملاحظات الافتتاحية التي قدمتها منظمة العمل الدولية، تمت دعوة المشاركين لإبداء آرائهم حول التعديلات المقترحة. ونظرًا لعدم مشاركة التعديلات في وقت الاجتماع؛ فقد استند المشاركون في مدخلاتهم إلى البيانات الصحفية الصادرة عن الإدارة العليا في مؤسسة الضمان الاجتماعي، والملاحظات العامة حول اتجاهات التعديل على مدى السنوات العديدة الماضية.

فيما يلي نقاط محددة قدمتها جهات مختلفة - بالإضافة إلى النقاط العامة المذكورة أعلاه -:

الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

- دعا ممثلو الاتحاد مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى توفير قائمة مفصلة بالتعديلات، حتى تتمكن المؤسسات من تطوير مواقف مستنيرة بشأن التغييرات المقترحة. ودعوا كذلك إلى حوار منظم حول التعديلات المقترحة وتجنب استخدام وسائل الإعلام لـ "تسريب" بيانات متفاوتة.
- عارض الاتحاد بشدة أي تعديلات من شأنها أن تؤثر على مزايا العمال وحقوقهم في الحماية الاجتماعية. وعارضوا إلغاء التقاعد المبكر، في ظل غياب آليات أقوى لحماية العمل أو الدخل.
- أثار ممثلو الاتحاد مخاوف بشأن التعديلات المقترحة على التقاعد المبكر وتخفيض الاشتراكات عن العاملين الجدد الوافدين إلى سوق العمل. ولقد رأوا أن هناك خطرًا يتمثل في فصل العمال الأكبر سنًا دون تعويض، لأن قانون العمل لا يوفر الحماية من الفصل التعسفي، وإذا ماتم فصل العمال دون تعويض، فهناك أيضًا احتمال أن يحاول الكثيرون منهم الوصول إلى صندوق المعونة الوطنية (NAF) للحصول على المساعدة الاجتماعية.
- أعرب الاتحاد عن قلقه بشأن الاستقرار التشريعي، بعد تعديلات 2014 و2019 على قانون الضمان الاجتماعي. فعندما تتغير شروط وأحكام منافع واشتراكات الضمان الاجتماعي بانتظام، فإن إنعدام ثقة الجمهور في مؤسسة الضمان الإجتماعي كمقدم للحماية الإجتماعية ستصبح شائعة بين عامة الناس.
- اقترح الاتحاد أن تسترشد التعديلات بالتقييمات الاكتوارية. وطلبوا كذلك إتاحة التقييمات، بحيث يمكن إعلام الجمهور بحالة استدامة النظام.
- كان لدى الاتحاد مخاوف بشأن تدني عائدات استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي حسبما وردت.
- أيد الاتحاد التعديلات التي ستصل للمحاربين القدامى (المتقاعدين العسكريين) وتلك التي ربطت الرواتب التقاعدية بمعدل التضخم.

- دعم الاتحاد تطوير نظام التأمين الصحي، لكنه دعا إلى تحصيل الاشتراكات من كلا الطرفين - العمال وأصحاب العمل.
- طلب الاتحاد من منظمة العمل الدولية الاتصال بإدارة الضمان الاجتماعي لتقديم طلب رسمي بالحصول على التعديلات المقترحة.

غرفة صناعة الأردن

- سلطت الغرفة الضوء على الحاجة إلى وجود استقرار في التشريعات، حيث ان عدم الاستقرار من شأنه أن يولد عدم ثقة من جانب العمال وأصحاب العمل.
- دعت الغرفة إلى التركيز على قضايا الإصلاح الهيكلي، بدلاً من التدابير المستجيبة والطارئة التي عالجت القضايا الفورية / قصيرة المدى.
- طلبت الغرفة تبريرا واضحا ومنطقيا للتعديلات المقترحة. يجب أن تُدعم التعديلات بالدراسات والأدلة التجريبية حول القضايا التي ستحلها التعديلات. وأكدوا مجدداً أهمية وجود قاعدة تجريبية سليمة ينبغي أن تستند إليها مثل هذه التعديلات.
- أعربت الغرفة عن قلقها من أن إجراءات تخفيض الاشتراكات المقترحة ستؤدي إلى اضطراب سوق العمل - استبدال الوظائف - ولن تكون فعالة لدعم خلق فرص العمل بطريقة مستدامة. وأثارت الغرفة مخاوف بشأن فعالية جهود توسيع التغطية في القطاع غير الرسمي حيث هناك عددًا كبيرًا من الشركات المتوسطة والصغيرة القائمة خارج نطاق الضمان الاجتماعي، كما أكدت الغرفة على أنه يجب توفير التدابير اللازمة لاستهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة ومعالجة نسب الاشتراك المرتفعة التي تُثني الشركات عن الإشتراك في الضمان الاجتماعي.
- لاحظت الغرفة تأثير التقاعد المبكر على إنتاجية الشركات، حيث كانت هناك حاجة إلى المزيد من العمال ذوي الخبرة للحفاظ على قوة الإنتاج، وقد أيدت الغرفة رفع سن التقاعد.
- أبدت الغرفة موقفاً حيادياً حول اعتماد التأمين الصحي في حزمة المزايا والمنافع، على أن يبقى إختيارياً لأصحاب العمل، لكنها طلبت الإطلاع على دراسة الجدوى لاستمراريته على المدى الطويل. كما أبدت الغرفة رفضها لزيادة نسبة الاشتراكات لأصحاب العمل.

مركز الفينيق

- أعرب ممثل مركز الفينيق عن قلقه إزاء التعديلات الإرتدادية لتدابير الضمان الاجتماعي. حيث كانت تلك التدابير سابقًا تتماشى مع إصلاحات سوق العمل الأوسع نطاقا من ناحية تدابير حماية العمال، وتمكين التوظيف / الفصل من العمل بشكل أكثر مرونة وخفض تكاليف التوظيف.
- رأى الممثل أن الاشتراكات المخفضة ستكون على حساب منافع العمال.
- تساءل ممثل مركز الفينيق عن سبب تقاعد العمال في وقت مبكر، حيث كان من الشائع التقدم للحصول على التقاعد المبكر، وإستمرار العمل بشكل غير رسمي. لذا ينبغي على التدابير الجديدة معالجة الدافع السلبي وراء ذلك.
- دعا الممثل إلى مزيد من التشدد فيما يخص فصل العمال، وخاصة كبار السن. ويجب النظر في محتوى التشريعات ذات الصلة والتداعيات المحتملة على الحقوق، بما في ذلك الحقوق المحمية أو غير المحمية بموجب قانون العمل عند إقرار التعديلات الجديدة.
- أشار ممثل مركز الفينيق إلى محاولات الحكومة السابقة تقليص اشتراكات الضمان الاجتماعي للعاملين الشباب، كحافز لتوظيفهم وخلق فرص عمل لهم. ومع ذلك، فإن انخفاض الاشتراكات كان له أيضًا آثار على المعاشات التقاعدية في المستقبل، ولم يكن هناك دليل واضح على أن التخفيضات ستولد أي وظائف جديدة.
- أشار الممثل إلى أن نظام الضمان الاجتماعي الذي يربط دفع الاشتراكات بالنمو الاقتصادي انما يخدم مصالح أصحاب العمل فقط، ولم يتضح كيف سيكون أثر انخفاض الاشتراكات على استحقاقات العمال.
- دعم مركز الفينيق ربط الرواتب التقاعدية بمعدل التضخم.
- دعا ممثل مركز الفينيق مؤسسة الضمان الإجتماعي إلى اعتماد التقييم الاكتواري كأساس عند إقرار أي تعديل.
- فضّل ممثل مركز الفينيق توسيع تغطية الضمان الاجتماعي كقاعدة أساسية لزيادة مجموع الاشتراكات، حيث لوحظ أن الاشتراك الاختياري لم ينجح في توسيع نطاق التغطية.
- طالب الممثل بتخفيض نسب الاشتراكات للعاملين لحسابهم الخاص واستخدام دعم الاشتراكات والإيرادات الضريبية فقط لمن لا يستطيعون تحمل الاشتراكات.
- أثار ممثل مركز الفينيق مخاوف بشأن تدخل المؤسسات المالية الدولية في تشريعات الحماية الاجتماعية والعمل، والتي تهدف إلى خلق توظيف / فصل أكثر مرونة، مع وجود خطر إنتقال الطبقة الوسطى إلى طبقة الفقر دون استهداف وحماية أفضل.
- أشار ممثل مركز الفينيق إلى أهمية إلتزام الأردن بالاتفاقية رقم 102 ودعا الأردن إلى تحمل مسؤولياته تجاهها.

- دعا مركز الفينيق منظمة العمل الدولية إلى توفير التوجيه لعملية الإصلاح، للحماية من التعديلات الليبرالية الجديدة والتي قد تأتي على حساب العمال.
- طالب الممثل بضرورة الفهم بشكل أفضل للأسباب التي تقف وراء أن العاملين في القطاع غير الرسمي والشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص ليسوا راغبين أو قادرين على الانضمام، وما الذي يجب إقراره لتشجيعهم على الإنضمام.

بيت العمال

- أشار ممثل بيت العمال إلى عدم وجود منهجية واضحة تستخدم في صياغة التعديلات الجديدة، والتي لا تعكس المشاورات أو المراجعة المنظمة، ودعا إلى إجراء تعديلات على أساس التقييم الاكتواري.
- طلب الممثل تفكيرًا أوسع من جانب مؤسسة الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بوضعها المالي وخططها المستدامة، وضرورة أن تكون التعديلات المقترحة منطقية ومتاحة وواضحة للجمهور.
- أعرب الممثل عن قلقه إزاء عدم وجود مساءلة في إجراءات أمر الدفاع التي تستخدم أموال الضمان الاجتماعي لأغراض خارج نطاق وظيفتها الأساسية.
- سلط الممثل الضوء على المفاضلة بين الاستدامة والحماية، ولكن الأهمية الأساسية تكمن في توفير الحماية للجميع.
- طالب الممثل بإتاحة التعديلات للجمهور في صورة ورقية، وبدائل مختلفة من شأنها أن تحقق ما تهدف مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى تحقيقه.
- أشار الممثل إلى أوجه القصور في الإدارة، والتي سيتعين معالجتها قبل أي تعديل للقانون.
- طالب الممثل بإيجاد حلول بديلة لمعالجة البطالة في سن الشيخوخة، إذ أن عددًا كبيرًا من المتقاعدين في وقت مبكر هم من الموظفين الحكوميين السابقين الذين تم منحهم تقاعدًا مبكرًا من أجل تخفيض حجم الرواتب في المؤسسات الحكومية، حيث تصل نسبة التقاعد المبكر في الوظائف الحكومية إلى نحو 30٪. ففي حين أن الحكومة تطلب من هؤلاء التوجه نحو التقاعد المبكر؛ إلا أنها وفي ذات الحين تشكو من تقاعد موظيفها في وقت مبكر!
- هناك بدائل للمقترحات التي قدمها المدير العام لـ مؤسسة الضمان الإجتماعي، وهناك إمكانية لخفض الاشتراكات إلى 20٪ دون التأثير على الحماية الاجتماعية.
- أعرب الممثل عن قلقه إزاء العدد الكبير من المهن المدرجة في قائمة الأعمال الخطرة، حيث سمحت القائمة الحالية لعدد كبير من العمال بالتوجه نحو التقاعد المبكر، مما كان له أثر مالي كبير على المؤسسة.
- شارك الممثل رأيه بخصوص أن منافع واشتراكات الضمان الاجتماعي تم تحديدها في المقام الأول لأصحاب العمل، دون النظر إلى المنافع التي يتلقاها العمال، لذا فينبغي أن تكون الاشتراكات المخفضة ممكنة، دون المساس بحماية العمال.
- أشار الممثل إلى تجاهل الحوار بشكل عام عند صياغة التعديلات.
- رأى الممثل أوجه قصور في شمولية الضمان الاجتماعي، ولم يلحظ تقدمًا في توسيع التغطية للعمال غير الرسميين في الضمان الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن 16٪ فقط من العمال الوافدين مشمولين بخدمات الضمان الاجتماعي، وأكد على أن زيادة نسبة العمال الوافدين ستؤدي إلى زيادة السيولة وتحسين الحماية للجميع.
- لا يرى الممثل أن نسبة الاشتراك الاختياري وسيلة منطقية أو ميسورة التكلفة لتوسيع التغطية لتشمل العاملين لحسابهم الخاص.
- سلط الممثل الضوء على دور الحكومة باعتبارها الكفيل المطلق للضمان الاجتماعي، وعلى وجوب اعتبار التمويل الضريبي مصدرًا إضافيًا لإيرادات الضمان الاجتماعي.
- أثار الممثل قلقًا بشأن الإبتعاد الملحوظ عن مبدأ التضامن والتوجه نحو المجازفة الفردية، كما وأعرب عن رغبته في رؤية الدولة تقوم بدورها ككفيل مطلق للحماية الاجتماعية.

تمكين

- طالبت ممثلة تمكين بآليات بديلة من شأنها حماية العمال الأكبر سنًا من الفصل، في حالة إجراء تغييرات على التقاعد المبكر.
- أعربت الممثلة عن قلقها إزاء استنزاف صناديق الضمان الاجتماعي بسبب الإنفاق على مجالات خارج الولاية العامة التقليدية لمؤسسة الضمان الإجتماعي (إجازة سحب الرصيد الادخاري لغايات التعليم والصحة ودعم الكلف التشغيلية للحضانات من صندوق الامومة).
- أشارت ممثلة تمكين إلى ارتفاع نسب الاشتراكات لكل من العمال وأصحاب العمل، مما شجع على العمل غير الرسمي، وإثارة القلق خاصة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأشارت كذلك إلى أن العمال المهاجرين والشباب يترددون في الانضمام إلى مؤسسة الضمان الإجتماعي، وأن الكثير منهم لا يتمتعون بثقافة الادخار.

- عارضت ممثلة "تمكين" تخفيض نسب الاشتراكات لفئات عمرية معينة، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى تشوهات في سوق العمل وإستبدال الوظائف، وشككت في أن يكون لتخفيض الاشتراكات أي فائدة إيجابية طويلة الأجل على سوق العمل.
- شجعت الممثلة على اتباع نهج تدريجي لتوسيع نطاق التغطية. وفي هذه العملية، يجب أن يتم رفع مستوى الوعي حول حقوق الضمان الاجتماعي وتصاريح العمل.
- دعمت ممثلة "تمكين" التأمين الصحي كمنفعة اضافية من منافع الضمان الاجتماعي.

منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)

- دعت ممثلة أرض إلى تقديم المزيد من الدعم للعاملين لحسابهم الخاص.
- أثارت ممثلة أرض إلى مخاوف بشأن استخدام صناديق الضمان الاجتماعي لتمويل المنافع التي كانت خارج المخططات والأنظمة التقليدية، بما في ذلك المساهمة في التكاليف التشغيلية لرياض الأطفال.
- رأت الممثلة أن التعديلات تشكل حوافزًا لأصحاب العمل، لكنها تخاطر باستنفاد احتياطيات الضمان الاجتماعي.
- رأت الممثلة أنه على الرغم من أن تغطية مواطني قطاع غزة وأبناء الأردنيات هي خطوة إيجابية، فإن القيام بذلك من خلال اتاحة الاشتراك الاختياري في الضمان الاجتماعي قد لا يكون له تأثير. ومن بين الاعتبارات الأخرى، قد يُنظر إلى الاشتراك الاختياري على أنه مكلفة للغاية بحيث لا يمكن تحمله بشكل معقول.